مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center
MOF Initiative مبادرة وزارة المالية

مشاورات المادة الرابعة 2021

مقدمة

اختتمت مشاورات المادة الرابعة التي عقدها صندوق النقد الدولي بشكل افتراضي خلال شهر إبريل لعام 2021م، حيث يقوم صندوق النقد الدولي بمتابعة السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء البالغ عددها 190 بلدا. وفي سياق هذه المشاورات يوصي الصندوق بما يلزم من تعديلات ملائمة في السياسات للحفاظ على النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي. ويرصد المخاطر المحتملة التي يمكن أن تهدد الاستقرار.

وانطلاقًا من مستهدفات مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) لإثراء المحتوى المعرفي في المجالين المالي والاقتصادي، أعدَّ هذا التقرير الذي يستعرض ماهية مشاورات المادة الرابعة التي يعقدها الصندوق وأهميتها، إضافةً إلى سرد أبرز ما جاء في بيان خبراء صندوق النقد الدولي في مشاورات المادة الرابعة 2021م فيما يتعلق باقتصاد المملكة العربية السعودية.

ماهي مشاورات المادة الرابعة؟[1]

يعقد صندوق النقد الدولي مشاورات ثنائية -بشكل دوري- مع الأعضاء المتمثلين بفريقٍ من موظفي الصندوق، إذ يقومون بزيارة عددٍ من بلدان العالم؛ لجمع المعلومات الاقتصادية والمالية، ويُناقشون مع مسؤولي كل بلد التطورات والسياسات الاقتصادية، وذلك بموجب المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، حيث يتم إعداد تقرير يقدم للمجلس التنفيذي للطرح والمناقشة.

ففي ختام العملية يقييم المجلس التنفيذي تقرير المشاورات ويعتمده. وينصح بشكل كبير نشر التقرير.

1- "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2021، صندوق النقد الدولي
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Surveillance

أهميتها وتاريخ إصدارها [2]

- تعد عملية الرقابة الدورية من صندوق النقد الدولي مهمة وضرورية، وذلك لتحديد عوامل الاستقرار ومخاطر النمو التي قد تتطلب تعديلات سياسية علاجية. وعلاوةً على ذلك، يعد التعاون الدولي أمرًا بالغ الأهمية في الاقتصاد العالمي المتكامل؛ حيث يمكن أن تؤثر مشاكل أو سياسات بلد ما في البلدان الأخرى. لذا يمكن لعضوية صندوق النقد الدولي، التي تضم جميع دول العالم باستثناء عدد قليل منها تسهيل هذا التعاون؛ إذ تشتمل العضوية في أساسها على مراقبة صندوق النقد الدولي سواءً كانت المراقبة الثنائية التي تركز على الدول الأعضاء الفردية، أو المراقبة متعددة الأطراف، أو الإشراف على الاقتصاد العالمي.

- عادة ما تتضمن رقابة صندوق النقد الدولي زيارات بشكل سنوي للدول الأعضاء، وخلال هذه الزيارات يقوم خبراء الصندوق بإشراك مسؤولي الحكومة والبنك المركزي في مناقشات حول المخاطر التي قد تؤثر على الاستقرار المحلي والعالمي، فضلاً عن السياسات والإصلاحات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر. كما تركز هذه المناقشات على أسعار الصرف والسياسات النقدية والمالية، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية الحاسمة على مستوى الاقتصاد الكلي، إلى جانب التقاء موظفي الصندوق عادةً مع أصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم أعضاء الهيئة التشريعية وممثلو المجتمع من رجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وتؤدي نتائج المناقشات الشاملة إلى التقييم الأفضل للسياسات والتوقعات الاقتصادية لكل بلد.

- عند الانتهاء من التقييم، يقدم خبراء الصندوق تقريرًا إلى المجلس التنفيذي لمناقشته، ويتم بعد ذلك إرسال آراء المديرون التنفيذيون حول التقرير إلى سلطات الدولة؛ لإتمام عملية تسمى **(مشاورات المادة الرابعة)**.

في السنوات الأخيرة، أصبحت الرقابة أكثر شفافية؛ حيث تقوم معظم الدول الأعضاء نشر البيان الصحفي الختامي وبعد اعتماد المجلس التنفيذي وموافقة الدولة العضو، يتم نشر التقرير بالكامل، يلخص تقرير فريق العمل والتحليل المصاحب له، مشتملًا على آراء المديريون التنفيذيون.

2- مراقبة صندوق النقد الدولي"، 1 مارس 2021، صحيفة وقائع، صندوق النقد الدولي

اقتصاد المملكة
في مشاورات المادة الرابعة 2021 [3]

- أفاد البيان الختامي الصادر من بعثة خبراء صندوق النقد الدولي بأن الإصلاحات الاقتصادية في المملكة حققت نتائج إيجابية، متوقعاً استمرار تعافي الاقتصاد مع تراجع معدل البطالة وتباطؤ تضخم مؤشر أسعار المستهلكين.

- وفقاً لتوقعات خبراء الصندوق، سوف يبلغ النمو الإجمالي للناتج المحلي الحقيقي 2.1% خلال العام الجاري و4.8 % في العام 2022م (مقابل انخفاض 4.1% في العام 2020م).

- في ظل تعافي معدل النمو الإجمالي للناتج المحلي غير النفطي الحقيقي في النصف الثاني من العام 2020م، تشير مؤشرات عالية التواتر إلى استمرار التعافي في عام 2021م.

- من المتوقع أن يصل النمو غير النفطي إلى 3.9% في العام 2021م و3.6% في العام 2022م، مقارنة بنسبة 2.3% في العام 2020م، وفي ظل مستويات الإنتاج النفطي المتفق عليه بين مجموعة بلدان أوبك +، يتوقع أن يسجل النمو الإجمالي للناتج المحلي النفطي الحقيقي 0.5-% في العام 2021م (مقابل 6.7%- عام 2020م)، ليصل إلى 6.8% في العام 2022م.

- كان معدل البطالة بين المواطنين السعوديين قد ارتفع إلى 15,4% في الربع الثاني من عام 2020 قبل أن يتراجع إلى 12,6% في الربع الرابع من العام نفسه.

3- "المملكة العربية السعودية: بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2021"، 3 مايو 2021، بيان ختامي، صندوق النقد الدولي

- في يوليو 2020، ارتفع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين مع زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة، ويتوقع أن يبلغ 2,8% عام 2021 (مقابل 3,4% عام 2020).

- أشار البيان إلى تمكن الاقتصاد السعودي من إدارة الأزمة بفضل الجهود المتوافقة مع توجهات رؤية المملكة 2030 والرامية لإرساء هيكل قوي للحوكمة والتعاون بين الوزارات والهيئات، واتساع وتيرة التحول الرقمي على صعيد الخدمات الحكومية والمالية، وسياسات المالية العامة والقطاع المالي التي أتاحت قوة هوامش الأمان والمرونة في حرية التنقل الوظيفي في سوق العمل.

- نوه البيان الختامي بالتحسن الملموس في إطار سياسة المالية العامة وإدارة الإنفاق الحكومي والشفافية المالية، مشيداً بالتقدم الذي أحرزته منصة "اعتماد" في تعزيز الإدارة المالية الحكومية. كما رحب البيان بالإصلاحات الهادفة إلى تعزيز منهجية تقديم الدعم في برامج الحماية الاجتماعية، متناولاً أهمية مواصلة توفير الدعم اللازم للفئات الأكثر تضرراً.

- على صعيد السياسات النقدية والقطاع المالي وأسعار الصرف، أشاد البيان بمتانة القطاع المالي وبجهود البنك المركزي السعودي في تقوية الأطر التنظيمية والرقابية، بما فيها برامج دعم القطاع الخاص خلال الأزمة، مما ساهم في تعزيز الاستقرار المالي. كما أثنى البيان على استمرار هيئة السوق المالية والمركز الوطني لإدارة الدين بالإصلاحات الهادفة إلى تعزيز أسواق الأسهم والسندات، مما أتاح للشركات عدداً أكبر من الخيارات لزيادة رأس المال والمزيد من الفرص الاستثمارية للمدخرين. بالإضافة إلى ذلك، أكد البيان أهمية استمرار ربط سعر الصرف بالدولار.

- على صعيد مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل، أشاد البيان بالخطوات الواسعة التي قطعتها المملكة في هذا الصدد؛ حيث تشير التقديرات إلى زيادة نسبة مشاركة النساء السعوديات في القوى العاملة بمقدار 13 نقطة مئوية لتتجاوز 33 % خلال العامين الماضيين، كما رحب البيان بـ "مبادرة السعودية الخضراء" وما ستحققه في دعم معدلات النمو والتوظيف والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

أبرز ما جاء في بيان خبراء صندوق النقد الدولي في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة

01
استجابت الحكومة والسلطات السعودية بسرعة فائقة وحزم لإدارة أزمة كوفيد-19؛ مما نتج عنه توقع بالتعافي الاقتصادي للعام الجاري.

02
اتخذت خطوات جديرة بالترحيب لدعم بيئة الاستثمار الخاص، وخلق بيئة صديقة وآمنة للاستثمارات الأجنبية.

03
ساعدت برامج الدعم المقدمة من المالية العامة والقطاع المالي والتوظيف و التي أطلقتها الحكومة والبنك المركزي السعودي في التخفيف من أثر الجائحة على الشركات والقوى العاملة السعودية.

04
كان للإصلاحات المطبقة ضمن إطار "رؤية المملكة 2030" دورٌ أساسيٌ في مساعدة الاقتصاد على تجاوز الأزمة.

05
نجحت المملكة في السيطرة على آثار الجائحة بفضل الجهود المبذولة لإرساء هيكل قوي للحوكمة والتعاون بين الوزارات والهيئات، واتساع نطاق التحول الرقمي على صعيد الخدمات الحكومية والمالية، والإصلاحات الهادفة إلى زيادة حرية التنقل الوظيفي في سوق العمل، وقوة هوامش الأمان المستمدة من سياسات المالية العامة والقطاع المالي.تهدف ميزانية عام 2021 إلى خفض في مستويات العجز المالي بشكل كبير.

06
تهدف ميزانية عام 2021 إلى خفض مستويات العجز المالي بشكل كبير.

07
لا يزال القطاع المالي يحظى بمستوى جيد من التنظيم والرقابة من جانب البنك المركزي السعودي.

08

واصلت وزارة المالية تطوير إطار سياسة المالية العامة. ويعد تشكيل لجنة رفيعة المستوى لإدارة الأصول والخصوم السيادية خطوة مهمة نحو وضع إطار متسق؛ لتقييم وإدارة المخاطر والعوائد في الميزانية العمومية للقطاع العام.لا يزال القطاع المالي يحظى بمستوى جيد من التنظيم والرقابة من جانب البنك المركزي السعودي.

09

أتاحت برامج دعم القطاع الخاص التي نفذها البنك المركزي السعودي والبنوك خلال الأزمة متنفسًا كبيرًا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.استمرت إصلاحات أسواق الأسهم والدين بخطى هائلة بتوجيهات من هيئة السوق المالية والمركز الوطني لإدارة الدين.

10

استمرت إصلاحات أسواق الأسهم والدين بخطى هائلة بتوجيهات من هيئة السوق المالية والمركز الوطني لإدارة الدين.

11

رحب البيان ببرنامج تدوين الأنظمة القانونية الذي سيسهم في تعزيز البنية التحتية القانونية للشركات.

12

أشاد البيان بالزيادة السريعة في نسب مشاركة النساء السعوديات في سوق العمل وإصلاحات نظام كفالة الوافدين.

الخاتمة

تكوّنت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي في عام 1944م في مؤتمرٍ عقدته الأمم المتحدة في الولايات المتحدة، بحضور دول المؤتمر الأربعة والأربعين التي كانت تسعى إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادي ومحاولة التحكم بأسعار العملات العالمية وذلك بعد حدوث الكساد الكبير، ومنذ ذلك الحين ورسالته تتركز في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي من خلال تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي، وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، تشجيع استقرار أسعار الصرف، والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف، وإتاحة الموارد للدول الأعضاء التي تمر بمشاكل تتعلق بميزان المدفوعات.

ويأتي هذا التقرير عن مشاورات المادة الرابعة 2021 الصادر من مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)؛ ليدعم أهداف الصندوق وليبين الإنجازات التي حققتها المملكة العربية السعودية على الرغم من تداعيات جائحة كورونا والتي أكدها البيان الختامي لبعثة خبراء صندوق النقد الدولي المشتمل على دراسةٍ دقيقةٍ للأوضاع الاقتصادية في الدول الأعضاء، إلى جانب التوقعات الاقتصادية فيما يتعلق بالنمو والتعافي على المديين الحالي والمتوسط، وذلك في سبيل تحقيق الشفافية والوضوح، ونشر المعرفة والوعي بالمجالات الاقتصادية والمالية.

مركز التواصل والمعرفة المالية

Comm. & Financial Knowledge Center

MOF Initiative مبادرة وزارة المالية